أخبار الخليج

العدد (17625) - السنة الحادية والخمسون - الخميس 10 محرم 1448هـ - 25 يونيو 2026م

دروس استراتيجية في ضوء خبرات الصراع في أوكرانيا وإيران

بقلم:
د. نبيل فهمي ○

لا يستطيع أي نظام أسلحة أو نظام عسكري واحد أن يحدد كيف تمارس الحرب وتواصل؛ وذلك لأن الصراع متعدد الأبعاد ومختلف الساحات.

وبغض النظر عن المنتصر عسكرياً، فقد أظهرت الحرب في أوكرانيا أمام العالم أجمع أن الطائرات المسيّرة الرخيصة قادرة على استنزاف قوة عظمى وإحداث خسائر فادحة في صفوفها؛ فيما أكدت الحرب مع إيران أن أحداً لم يُعر هذا الأمر اهتماماً كافياً.

تفصل ثلاث سنوات بين التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا في فبراير 2022 وعملية «الغضب الملحمي» وهي الحملة العسكرية التي شنّتها الولايات المتحدة وإسرائيل ضد إيران. وبالرغم من ذلك؛ تبدو الأسلحة والأوضاع الاقتصادية والمعضلات الاستراتيجية متشابهة بشكل لافت للنظر في كلتا الحربين. وبالنظر لكلا الصراعين معاً، نجدهما يُشيران إلى بداية حقبة جديدة من الحروب كان المجتمع الدولي بطيئاً في الاعتراف بها، وأكثر بطأً في التكيف معها.

مسيّرة «شاهد» كرابط صراعي: إن الرابط الأبرز بين الحربين هو مسيّرة «شاهد136-»، وهي طائرة هجومية أحادية الاتجاه من تصميم إيران، قامت روسيا باستخدامها تحت اسم «جيران2-» - بموجب ترخيص من إيران - فأطلقت عشرات الآلاف منها على المدن الأوكرانية منذ بداية الحرب عام 2022 وحتى الآن. وبحسب مصادر عامة، فإن تكلفة الطائرة الواحدة من هذه الطائرات تتراوح بين 20 و50 ألف دولار أمريكي، ويبلغ مداها ألفي كيلومتر، وتتميز بدقة توجيه كافية لإصابة أهدافها ما لم يتم إسقاطها. واستخدمت إيران السلاح نفسه ضد إسرائيل والمصالح الأمريكية في الشرق الأوسط.

إن ما أثبتته أوكرانيا على نطاق واسع منذ عام 2022 هو أن الدولة ذات الموارد المتواضعة ربما تكون أحياناً قادرة على فرض تكاليف استراتيجية على خصوم أكثر تقدماً بكثير؛ وذلك من خلال إغراق الأجواء بذخائر موجهة رخيصة الثمن.

إن التفاوت الاقتصادي في كلتا الحربين -الأوكرانية والإيرانية- فادح؛ إذ تبلغ تكلفة إطلاق صواريخ باتريوت الاعتراضية نحو 4 ملايين دولار لكل صاروخ؛ وذلك لإسقاط طائرة مسيّرة واحدة لا تتجاوز قيمتها 35 ألف دولار، بل حتى صاروخ كروز الاعتراضي الأرخص ثمناً يكلف 125 ألف دولار لكل طلقة.

هذه الأرقام ربما كانت ستبدو مقبولة لو كانت ستدوم الحرب يوما أو يومين، أما في حال استمرت عدة أشهر فإن هذه الحسابات ستنهار بشكل كلي. فبحسب مصادر عامة، أنتجت شركة لوكهيد نحو 600 صاروخ اعتراضي من طراز باتريوت فقط في عام 2025، وتأمل الشركة في رفع إنتاجها إلى ألفي صاروخ بحلول عام 2027. وفي المقابل، صرّحت روسيا أنها تهدف إلى إنتاج ما يصل إلى ألف طائرة مسيّرة من طراز «جيران2-» يومياً في عام 2026. وهكذا فإن فجوة الإنتاج هذه ليست مجرد خطأ تقريبي، بل هي جوهر المشكلة الاستراتيجية برمتها.

ولذلك وبسبب هذه الفجوة في الإنتاج، فبعد أقل من يومين على اندلاع الحرب مع إيران، بدأت وسائل الإعلام الأمريكية في الإبلاغ عن احتمال حدوث نقص في صواريخ الدفاع الجوي الاعتراضية. وحينها لجأت واشنطن لأوكرانيا طلباً للمساعدة..

هذا هو الدرس الأول الذي كان ينبغي للمجتمع الدولي أن يتعلمه من أوكرانيا، ولكنه اضطر إلى تعلمه واستيعابه من حرب إيران ألا وهو: إن سعة مخازن الذخيرة أهم من تطور الصواريخ المستخدمة في الحرب.

الكتلة الحرجة وتغير القوة: يقوم المحللون اليوم بتأطير الحربين الأوكرانية والإيرانية من خلال مفهوم «الكتلة الحرجة»؛ أي قدرة الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية على نشر أسلحة دقيقة منخفضة التكلفة على نطاق واسع؛ لأن هذا التحول التكنولوجي بات محورياً؛ لأنه يُغير المفاهيم والافتراضات القديمة حول شكل القوة العسكرية.

فقد أظهرت أوكرانيا أن استخدام الطائرات من دون طيار يُمكن أن يحل محل المدفعية وصواريخ كروز والطوربيدات والقاذفات وطائرات الاستطلاع. وتُظهر إيران هي الأخرى أن المنطق نفسه ينطبق على قوة إقليمية تسعى لتوجيه ضربات عبر مسافة ألفي كيلومتر.

لقد قامت كل من روسيا وأوكرانيا وإيران منذ عام 2022 بإنتاج عشرات الآلاف من الطائرات المسيّرة يومياً ليصل إنتاجهم إلى ملايين الطائرات سنوياً. في حين أنه من الجدير بالذكر والمثير للقلق في الوقت نفسه أن الولايات المتحدة تقوم بإنفاق أقل من 0.5% من ميزانيتها الدفاعية على نشر قدرات دفاعية دقيقة واسعة النطاق.

على مدى ثلاث سنوات، شاهدت المؤسسات الدفاعية الغربية أوكرانيا، وهي تستهلك الطائرات المسيّرة وقذائف المدفعية والصواريخ الاعتراضية بمعدلات كافية لتفريغ مخزونات حلف الناتو في غضون أسابيع. في حين كان الرد في معظمه خطابياً على الجانب الآخر، وكذلك ظلت جداول شرائهم للأسلحة مُقاسة بالسنوات. بالإضافة إلى أنه لم يتم توسيع خطوط إنتاجهم للذخائر الحيوية بشكل ملموس. والسبب وراء ذلك كان الاعتقاد السائد بأن أوكرانيا تُعد حالة غريبة ومختلفة تمثل حرباً برية ذات خصائص استثنائية لا يمكن تعميمها.

ولكن جاءت الحرب على إيران لتهدم هذا الاعتقاد برمته. فقد ظهرت الطائرات المسيّرة نفسها، ومشكلة التكلفة والعائد نفسها، ونقص الصواريخ الاعتراضية نفسه في مسرح عمليات مختلف تماماً ضد جهات دفاعية مختلفة أيضاً. وما بدا غريباً في السابق أصبح هو في الواقع خط الأساس والوضع الراهن الجديد.

لقد قامت روسيا بإعادة هيكلة قوتها وصناعتها الدفاعية بشكل جذري استناداً إلى الدروس المستفادة من حربها في أوكرانيا. والسؤال المطروح أمام حلف الناتو وبقية التحالفات اليوم هو: هل هم على استعداد لفعل الشيء نفسه مثل روسيا، أم أنهم سيستمرون في التعامل مع «الكتلة الحرجة» باعتبارها حالة شاذة بدلاً من كونها السمة المميزة للصراعات الحديثة؟

وفيما يتعلق بمسألة الطائرات المسيّرة، فالوضع أسوأ بلا شك. فقد ظلت أوكرانيا ترسل رسائل على مدى ثلاث سنوات حول اقتصاديات الطائرات الاعتراضية، والقدرة الإنتاجية، ومشكلة منحنى التكلفة. ثم أتى طلب واشنطن للمساعدة من أوكرانيا لصد الطائرات الإيرانية المسيرة كاعتراف ضمني بالتحدي الذي تمثله روسيا وإيران للدولة صاحبة أكبر ميزانية دفاعية في العالم في إنتاج وتطوير الأسلحة، ولا سيما في فئة الأسلحة الأكثر أهمية بالوقت الراهن.

المساءلة الغائبة: إن القدرة الصناعية الدفاعية باتت أكثر أهمية من التطور الصناعي الدفاعي. فطموح شركة لوكهيد للوصول إلى إنتاج ألفي صاروخ باتريوت اعتراضي بحلول عام 2027 يتضاءل أمام طموح روسيا في بناء ألف طائرة مسيّرة من طراز «جيران» يومياً.

إن الحرب في أوكرانيا وإيران ليستا حرباً واحدة. فالحرب في أوكرانيا تُعد تدخلاً عسكرياً من قبل دولة مجاورة تمتلك أسلحة نووية، بينما الحرب في إيران تُعد محاولة أمريكية وإسرائيلية لتدمير القدرات النووية والصاروخية لإيران. وهكذا تختلف الجهات الفاعلة، والمخاطر، والجغرافيا الاستراتيجية.

ومع ذلك، فإن البنية العملياتية متقاربة في كلا الحربين. ففي الحربين تُستخدم طائرات مسيّرة رخيصة بأعداد كبيرة وطائرات اعتراضية باهظة الثمن بأعداد قليلة، وهناك بنية تحتية نووية تُستخدم كهدف وأداة في آن واحد، وهناك أيضاً حرب معلوماتية تقوم على الخوف من كوارث قد تحدث أو لا تحدث؛ ولذا يمكن القول إن أي دولة تخطط للدخول في صراع كبير في العقد القادم -سواء في مضيق تايوان، أو شبه الجزيرة الكورية، أو دول البلطيق، أو الشرق الأوسط- فإنها بالتأكيد ستواجه شكلاً من أشكال الصراع الجاري سواء في أوكرانيا أو إيران.

ومن الواضح جداً أن «الكتلة الحرجة» ستصبح سمة منتظمة للحرب من الآن فصاعداً «تماماً مثل المدافع الرشاشة أو الدبابات في العصور السابقة»؛ لذا فعلى كل جيش أن يأخذ هذا الأمر على محمل الجد.

لقد كان الدرس المستفاد من الحرب في أوكرانيا متاحاً منذ عام 2022، أما الدرس المستفاد من الحرب في إيران فيُكتب الآن. فالدول التي ستتعلم وتستفيد من كلا الدرسين هي التي ستحدد ملامح العقد القادم، أما تلك التي لن تتعلم من أي منهما فستقضي وقتها في تبرير أسباب خسارتها ونفاد أسلحتها.

○ الأمين العام الجديد
لجامعة الدول العربية

الخسائر الإسرائيلية في ضوء الاتفاق الأمريكي - الإيراني

بقلم: عبد المجيد سويلم ○

الخسارات الإسرائيلية في الحرب ليست هي الخسارات الإسرائيلية من الاتفاق. الأولى أكبر من الثانية، لكن الثانية أكثر تأثيراً في اللحظة السياسية، وفي واقع الأزمة الداخلية، وفي التغيرات المرتقبة حزبياً وسياسياً، وربما اجتماعياً أيضاً، وتحديداً في الحدث الانتخابي القادم في إسرائيل.

صحيح أن الخسارات الثانية هي نتيجة للأولى، لكن تأثيرات الثانية ستكون لها أبعاد حاسمة في تكريس خسارات الحرب الكبرى. الخسارات الكبرى للحرب هي تلك التي تتعلق بأسئلة المكانة والدور، وبقضايا القدرة في الأفق الجيواستراتيجي، حاضراً ومستقبلاً، في حين أن خسارات الاتفاق في سياق آخر، وهو سياق يتعلق بهوامش المناورة وحدود وقيود اللحظة السياسية، ومكبلات الواقع الذي يحد أو يشل القدرة الإسرائيلية على المشاكسة أو الإفشال والتخريب، أو حتى القدرة على إعادة خلط الأوراق، وعلى مناورات التوريط وإعادة التوريط.

كما أن من النتائج المباشرة لهذا الاتفاق، على ما يبدو، أن دولة الاحتلال لم تعد قادرة على الابتزاز المباشر للرئيس ترامب، الذي وصل إلى مرحلة الاختناق، وإلى اللحظة التي يغامر فيها بكل شيء إذا لم يسارع إلى هذا الاتفاق قبل فوات الأوان، بصرف النظر عن الأوراق التي ما زالت بيد اللوبي الصهيوني وجاهزة للاستخدام.

والحقيقة أيضاً أن خسارات الاتفاق ستؤدي دورها لتأكيد خسارات الحرب، إلا أن جدلية هذا التأثر والتأثير ستبقى، إلى حين، مرهونةً بتطورات ما زال جزء جوهري منها في طيّ المستور.

خسرت إسرائيل في هذه الحرب كل ما كانت تظن أنها قد أرسته وحققته على مدى العقود السبعة منذ تأسيسها، فقد خسرت، وإلى الأبد، ودون أي أمل بأي نوع أو درجة من استعادة روايتها حول مشروعية التوسع والعدوان، وحول أحقية هذا التوسع وشرعية هذه العدوانية، تحت ذرائع وحجج ومبررات كانت تتلطى خلفها، وانكشف زيف هذه الرواية، وافتُضحت فصولها، وتعرى كل مضمونها، بعد أن وضعت كل أوراقها على طاولة الإبادة والإجرام.

وبعدها حولت الحرب إلى لعبة دموية انتقامية متوحشة، دمجت من خلالها الأساطير والخرافات الأيديولوجية بالعنصرية السياسية السافرة، وحولت كل ممارسة سياسية إلى فعل وسلوك إجراميَّين فاقدين بوعي وعن سابق إصرار، ومتحرّرَين عن قصدية تامة من السلوك والأخلاق الإنسانية.

هذه ليست خسارة اتفاق، هذه خسارة حرب، وهذه ليست خسارة حرب نشبت في السنوات الأخيرة، وإنما هي خسارة تراكمت حتى وصلت إلى الحرب الأخيرة، وخسرت في ضوء ذلك كل ما كان يشكل لدولة الاحتلال من درع سياسية واقية على صعيد شعبي في العالم كله، وخسرت إلى الأبد، وإلى غير رجعة، ما يعرف بالرأي العام العالمي، وأصبحت هذه المعركة أو الحرب إن شئتم خلفه، وأصبح، بكل المعايير، مغامرة تتجاوز الاعتبارات الحزبية، وتتجاوز المجتمع السياسي الإسرائيلي، ويرقى الأمر إلى مستوى التهديد القومي الشامل، بعد أن انكشفت حدود القوة الإسرائيلية.

باختصار، هذه الحرب حجمت الدور الإقليمي لدولة الاحتلال، وأعادت موضعة المكانة الإسرائيلية على الخارطة الجيوسياسية للإقليم، بما يوازي مكانة الدولة الخاصة، والحليفة لأمريكا، والشريكة التنفيذية الفريدة، ولكن ليست المهيمنة، وليست مطلقة اليدين، وليست لها ولا تملك حرية التصرف خارج إطار الإستراتيجية الأمريكية، رغم كل الأوراق التي تملكها في الداخل الأمريكي، ورغم قوة أوراق التأثير التي لديها في الإدارات الأمريكية المتعاقبة، وعلى المؤسسات الأمريكية التشريعية نفسها.

خسارات الحرب بالنسبة إلى إسرائيل أكثر من ذلك، وأكبر من ذلك، في كل المجالات، وعلى مختلف الأصعدة والمستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لأن الحرب الأخيرة هي الحرب التي أعادت موضعة دولة الاحتلال على خارطة الإقليم بصورة أبعد ما تكون عن تصورات وخطط ومخططات هذه الدولة، وأهدافها من هذه الحرب.

وكما قال أحد قادة الكيان الصهيوني مؤخراً: «كان من الأفضل لنا لو أننا لم نخض هذه الحرب طالما أن هذه هي نتائجها».

بعد إعلان بنود الاتفاق، نستطيع بكل هدوء أن نستنتج، دون أدنى شعور بالمبالغة، أن هذا الاتفاق يؤكد صحة خسارات الحرب، ودقة الاستنتاج القائم بإعادة موضعة إسرائيل على خارطة الإقليم، إذ تخلو البنود الأربعة عشر من أي إشارة، من قريب أو بعيد، إلى أي مراعاة أو إعطاء أي ميزة أو مكافأة أو حتى رشوة للائتلاف الحاكم في تل أبيب، ولا توجد مكاسب أمريكية كبيرة من هذه البنود باستثناء مكاسب الرئيس ترامب في سرعة الخروج من المأزق، وطمأنة الأسواق، وتهدئة الرأي العام الأمريكي المأزوم والمقسوم والغاضب، وإعطاء الرئيس ترامب فرصة التفرغ لترميم أوضاعه المنهارة قبل الانتخابات النصفية لمجلسَي الكونجرس.

الخسارة الإسرائيلية من الاتفاق شاملة وكاملة، عامة وطامة، وقد جاءت في لحظة افتراع ومفارقة لم يكن نتنياهو يتصورها مطلقاً، وهي مفارقة بين من أصبح مجبراً على إيقاف الحرب، وربما على إنهائها، وبينما هو مضطر لإبقائها مشتعلة؛ لأنه سيخسر كل شيء إن توقفت وانتهت في هذه اللحظات الفارقة.

أخطأ نتنياهو الحسابات بالجملة، مع أنه أحسن تلك الحسابات بالمفرق، وتاجر الجملة في هذه الحرب كانت أمريكا وترامب، وليست دولة الاحتلال ولا نتنياهو؛ لأنها ولأنه عرف متى وكيف يهرب منها.

وبدأت تخسر، في ضوء الإجرام الذي مارسته بحق شعبنا الفلسطيني وشعوب المنطقة، وبحق كل من حاول رفع رأسه للوقوف في وجهها.

أيضا ولأسباب تتعلق بكثير من اعتبارات المصالح والأزمات السياسية والاجتماعية، وباعتبارات القانون الدولي والقيم الأخلاقية، خسرت أو بدأت تخسر كل مؤسسات ومنظمات القانون الدولي، وصولاً إلى البلدان الغربية نفسها، وهي البلدان المؤسسة للدولة الصهيونية، والتي دعمت وساندت كل توسعيتها وعدوانيتها على مدار عقود كاملة، حتى إن انحصر الآن الدعم والمساندة في حدود يمينية وعنصرية في داخل هذه البلدان، ولتبقى أمريكا هي حامية وراعية سياسة هذه الدولة، بما في ذلك الإبادة والإجرام والتوحش، إلى أن وصلنا اليوم إلى اقتصار مثل هذا الدعم السافر على نصف حزب، وهو الحزب الجمهوري، وإلى ربع هذا النصف، وهو الجناح الترامبي منه.

وقد نكون أمام اهتزاز جديد في الدعم المطلق وغير المشروط من قبل الترامبية نفسها.

لقد خسرت دولة الاحتلال، أو كانت قد خسرت، قوة ردعها وسطوة جيشها في السابع من أكتوبر، أو صورة هذا الردع وصورة هذا الجيش، ثم عادت لتخسرهما معاً في حرب الحافة اللبنانية، وهي ما عُرفت بحرب الإسناد، ثم عادت لتخسر الحرب الجديدة في لبنان مرة أخرى؛ لأنها تفشل، بعد أكثر من أربعة أشهر ونصف الشهر، ومن استخدام خمس أو ست فرق عسكرية، في فرض أي وقائع عسكرية قابلة للديمومة أو الاستقرار، دون أن يكون الثمن أعلى من النتيجة أو المردود السياسي والميداني على حد سواء.

والمصيبة الإسرائيلية في هذه الحرب هي أن إيران حولت مسألة الردع والقوة ونزعة الهيمنة للدولة الصهيونية إلى الدولة المردوعة، وإلى الدولة المذعورة من القوة والتحدي الإيراني، وتحولت القوة الإسرائيلية المهيمنة ومطلقة التفوق إلى قوة مشاغبة على وقف الحرب وتحاول عرقلة مساعي وقف اطلاق النار في المنطقة ولبنان، فلم تعد القوة الإقليمية التي تمتلك قرار الحرب، وفقدت زمام المبادرة، وتحولت، كما أثبتت الوقائع، من دولة الشريك المبادر ورأس الحرب وطليعة حرب الهجوم إلى دولة الخدمات العسكرية التي يقتصر دورها على التنفيذ الميداني، في إطار الإستراتيجية العامة لهذه الحرب، والانضباط لقواعد الإيقاع السياسي الأمريكي لها.

ويكمن جوهر المصيبة الإسرائيلية هنا في أن التمرد الإسرائيلي على هذا الإيقاع أصبح مكلفاً إلى حدود المقامرة،

○ كاتب ومحلل فلسطيني.

«الحملات الوطنية».. مسيرة وطنية في خدمة البحرين

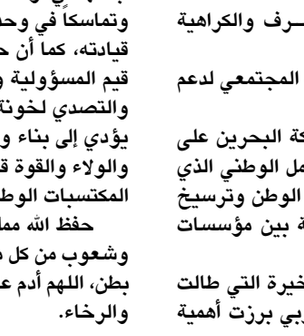

بقلم:
نجاة علي شويطر

من رحم الأزمات والتحديات يولد رجال ونساء يحملون هم الوطن، فتتشكل المجموعات الوطنية التي تتوحد حول هدف واحد وتجعل من الولاء والانتماء والعمل الميداني نهجاً ثابتاً في خدمة الوطن والدفاع عن أمنه واستقراره وصون ممتلكاته.

بعد الأحداث التي شهدتها مملكة البحرين في 14 فبراير عام 2011، انبثقت مجموعة الحملات الوطنية عام 2012 مؤمنة أن خدمة الوطن في مثل هذه الأزمات واجب وطني وشرف لكل مواطن محب ومخلص لوطنه، وضمت نخبة من الكتاب والإعلاميين والقانونين والشعراء والفنانين والمصممين وصناع المحتوى ومن كل فئات المجتمع من البحرين ومن الدول الخليجية والعربية.

كان من أهم أهداف الحملات الوطنية والدفاعية الإلكترونية:

- دعم جهود الإعلام الأمني والدفاعي وتوعية المواطنين والمقيمين بأهمية الالتزام بالإرشادات.
- تنظيم عدد من الحملات الوطنية في الفضاء الإلكتروني.
- تنظيم عدد من الفعاليات الوطنية لتعزيز الوحدة الوطنية والتلاحم بين أبناء المجتمع البحريني. مثل المسيرات الشعبية والتضامنية التي تتماشى مع سياسة الدولة.
- تصميم عدد من المنشورات والكتابات الدفاعية التي تدعم موقف البحرين في الأزمة.
- الرد على الإشاعات التي تهدف إلى زعزعة الأمن الداخلي وإثارة الخوف والهلع.
- المشاركة في تنظيم محاضرات تثقيفية وتوعوية بهدف نشر الأمن والطمأنينة لدى الجاليات الأجنبية داخل البحرين.
- دعم رجال الأمن والقوات المسلحة تقديراً لتضحياتهم الوطنية.
- التصدي لخطابات التطرف والكراهية والتحريض.
- تعزيز ثقافة التطوع والتكاتف المجتمعي لدعم جهود الدولة.

شكلت هذه المجموعة في مملكة البحرين على مدى أربعة عشر عاماً نموذجاً للعمل الوطني الذي انطلق من إيمان أعضائها بأن حماية الوطن وترسيخ وحدته الوطنية مسؤولية مشتركة بين مؤسسات الدولة والمجتمع.

وفي ظل الاعتداءات الإيرانية الأخيرة التي طالت مملكة البحرين ودول الخليج العربي برزت أهمية وجود مثل هذه المجموعات التطوعية الوطنية المتلاحمة مع الجهود الرسمية لمواجهة التهديدات المختلفة.

كان لمجموعة الحملات الوطنية دور كبير في إيصال صوت المواطن البحريني للعالم الخارجي من خلال تنظيم عدد من الحملات الوطنية في الفضاء الإلكتروني مثل حملة «#شكراً_ قائدنا _المعظم» والتي اشترك فيها مجموعة كبيرة من مختلف فئات المجتمع البحريني والخليجي والعربي حتى الأطفال عبروا بكل حب وعفوية عن حبهم للوطن ولصاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين.

كذلك تنظيم العديد من الحملات الوطنية والدفاعية مثل # البحرين _خط _ أحمر # شكراً_ وزارة _الداخلية ،# شكراً_ وزير _الداخلية ، #الحرب _على _الخونة لدعم موقف مملكة البحرين خلال الحرب الجائرة ودعم حراكها الأمني والحقوقي.

كذلك تم تصميم المئات من الصور الوطنية والمحتويات المرئية المعبرة عن حب الوطن والدفاع عنه، وشكر جهود رجال قوة دفاع البحرين والحرس الوطني في حماية سماء وأرض مملكة البحرين، وجهود رجال الأمن والدفاع المدني.

أيضا تم تصميم عديد من المنشورات الإلكترونية المتعلقة بالرد على كل المغردين من المغرضين وخونة الوطن والمؤيدين للعدوان الغاشم على البحرين والخليج العربي على كل قنوات وسائل التواصل الاجتماعي.

كذلك كان لمجموعة الحملات الوطنية دور كبير في المشاركة للتوقيع على وثائق الولاء والطاعة لجلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه.

إن مجموعة الحملات الوطنية تؤمن أن الأوطان لا تبنى في أوقات الرخاء فقط، بل تتجلى قوة أبنائها في أوقات التحديات، وقوة الوطن تزداد قوةً وتماسكاً في وحدة الشعب البحريني والتفاته حول قيادته، كما أن حماية الوطن تبدأ بالوعي وترسيخ قيم المسؤولية ورفض كل أشكال التطرف والإرهاب، والتصدي لخونة الوطن في الداخل والخارج، كل ذلك يؤدي إلى بناء وطن يعد نموذجاً للوحدة والتلاحم والولاء والقوة قادر على مواجهة التحديات وصون المكتسبات الوطنية للأجيال القادمة.

حفظ الله مملكة البحرين والخليج العربي قيادات وشعوب من كل مكروه ومن شر الفتن ما ظهر منها وما بطن، اللهم أدم علينا نعمة الأمن والأمان والاستقرار والرخاء.

بطولة كأس العالم ومظاهر العولمة

بقلم:
د. وليد عبد الحي ○

تقوم العولمة، في أحد أبعادها، على فكرة «الإحلال» التي عبَّر عنها عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركهايم قبل أكثر من قرن، ويتمثل الإحلال في زحزحة الروابط الآلية بين أفراد وشرائح المجتمعات (Mechanical Solidarity)، والمتمثلة في الروابط العرقية والدينية واللغوية... إلخ، واستبدالها بروابط عضوية (Organic Solidarity) تتضح في الروابط الاقتصادية والتقنية والبيئية... إلخ، العابرة للحدود الويستفالية أي كما حددتها معاهدة ويستفاليا الشهيرة في أوروبا.

ويبدو أن الرياضة بدأت تسهم في نسيج العولمة بخيوط «الروابط الوجدانية والترفيهية»، إذ نجد أن فرق الأندية الرياضية الشهيرة أو المنتخبات الرياضية البارزة تتم مؤازرتها من قبل شرائح مجتمعية عابرة لحدود الولاء القومي أو الإثني أو الديني أو المذهبي. فعلى سبيل المثال، لا أظن أن هناك مجتمعات ليس فيها من يشجع فريق دولة غير دولته، ففي الأردن أو الدنمارك أو نيجيريا أو تشيلي أو روسيا أو الكويت... إلخ، تجد من يشجع المنتخب الإسباني أو البرازيلي أو غيره، وما إن يسجل الفريق «المحبوب» هدفا حتى يقفز جمهوره في كل دول العالم، في لحظة واحدة، للرقص والابتهاج، وكأن الهدف نسج وشائج ترابط وجداني غير مرئي. إنها لحظات وجدانية عابرة للحدود، وتتجاوز كل الولاءات والروابط الآلية لخلق «عولمة وجدانية» أو «عولمة الفرح».

ولا يمكن فهم هذه العولمة الوجدانية إلا إذا ذهبنا إلى بنية الفرق الرياضية، سواء في الأندية أو المنتخبات الوطنية، حيث سنجد، طبقًا لمراجع أكاديمية، ما يلي:

-1 نسبة اللاعبين الأجانب في الأندية الرياضية لكرة القدم تتوزع على النحو التالي:

59% من لاعبي أندية أوروبا هم من الأجانب ومن مواليد جنسيات أخرى (بغض النظر عن التجنيس اللاحق).

47% من لاعبي أندية آسيا يعودون إلى أصول غير دولة النادي.

32% من لاعبي أندية إفريقيا هم من الأجانب.

25% من لاعبي أندية أمريكا اللاتينية أجانب.

-2 نسبة اللاعبين الأجانب في «المنتخبات القومية» للدول المنافسة الحالية في كرة القدم على كأس العالم المقامة حاليا في أمريكا وكندا والمكسيك هي 34%.

-3 لو أخذنا بعض الأندية الشهيرة، مثل نادي مانشستر سيتي (Manchester City)، يتبين لنا أن 81.5% من لاعبيه من الأجانب، وعلى غراره نجد أندية مثل ريال مدريد وغيرها... إلخ.

-4 لو أخذنا كأس العالم للأندية في العام الماضي، سنجد أن 14 فريقا من أصل 32 فريقًا يضمون «أغلبية» أجنبية، أي أنهم من دول غير دولة النادي، وهو ما يعادل حوالي 44% من الأندية.

ومن جانب آخر، فإن الرياضة، في إطار العولمة، خلقت:

أ- «سوقًا رياضيًا» فيه سمسرة وأسعار وعقود وانتقال رؤوس أموال، وكل مقتضيات الصفقات التجارية.

ب- تدويلًا للمواهب الرياضية بالانتقال المتواصل من «دولة لأخرى» بدافع رباط عضوي لا رباط آلي.

ت- المنافسة بين الأندية الكبرى على المواهب، على غرار المنافسة على المواد الخام أو الأسواق أو الكفاءات، وهو ما يعني نوعا من تشيؤ الإنسان (Commodification).

ث- هناك عولمة ثقافية في نفس الفريق الواحد، فنجد مثلًا أن فريقًا يضم لاعبين ومدربين وإداريين من دول وأديان وألوان وأعراق... إلخ مختلفة، فنجد في نفس النادي لاعبًا نيجيريًا، ومدربًا هولنديًا، وطبيبًا مصريًا، ومستثمرًا قطريًا، وللنادي روابط تشجيع من كل الأرجاء والمجتمعات، وما يجمعهم هو روابط عضوية تعلو على الولاءات الآلية.

ج- تظهر حاليًا، وبشكل متزايد ومتسارع، شركات وروابط «للبحث وتصيد المواهب» الرياضية.

لكن من الضروري التنبه إلى أن عولمة الرياضة تضع بذورًا لولاءات آلية جديدة، وهو ما يتضح في الارتباط بالنادي (كأنه عشيرة أو قومية أو دين)، حيث يتحول النادي الرياضي إلى «كيان اجتماعي تتطلب عضويته الولاء»، بل يتمظهر هذا الولاء برموز وشعارات وألوان ملابس كما لو أنها أعلام الدول، ولعل شغب الملاعب تعبير، في بعض الأحيان، عن «ما يشبه الحروب الويستفالية من حيث الدلالة»، وكثيرًا ما لعب الرياضيون ضد أندية أو منتخبات بلادهم، فكأنهم «منشقون» عن الولاء الآلي لصالح الولاء العضوي.

والخلاصة: يبدو أن العولمة مزدوجة التأثير، فهي من ناحية تخلق روابط عضوية (كما قلنا)، لكنها، بالمقابل، تفرز روابط آلية بتحويل النادي إلى ما يشبه «الوطن الرمزي»، ليتحول إلى نوع من الهوية الجماعية. ذلك يعني أن العولمة أعادت توزيع الوزن النسبي للولاء العضوي والولاء الآلي في ميدان الرياضة، ولعل هذا هو ما قصده أحد أبرز منظري العولمة، وهو أنتوني جيدنز (Anthony Giddens)، في قوله إن الرياضة تمثل فضاءً يتعايش فيه الولاء العضوي والولاء الآلي، ولكن من خلال فضاء جديد.. هو العولمة.

○ أكاديمي مختص في العلاقات الدولية.